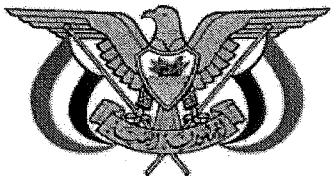

كلمة الجمهورية اليمنية

في

الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة

نيويورك 29سبتمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الرئيس سام كاهمبا كوتيسا ،،،

أصحاب المعالي والسعادة،،،

يطيب لي في البداية أن أتقدم باسم حكومة وشعب اليمن بخالص التهنئة لكم ولبلدكم الصديق أوغندا على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة ونحن على ثقة بأنكم سوف تتمكنون من إدارة أعمالها بحنكة واقتدار متمنين لكم كل النجاح والتوفيق. كما نود أن نشيد بالإدارة الناجحة لسلفكم سعادة السيد جون آش خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

ولا يفوتنا ايضاً إلا أن نشيد بالجهود الجبارة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في قيادة هذه المنظمة وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وعلى جهوده المشكورة والخاصة في توفير كافة اشكال الدعم اللازم للعملية السياسية باليمن .

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي والسعادة،

إنه لمن محاسن الصدف أن يتزامن انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مع احتفالات اليمن بأعياد ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين، وإنها لفرصة ثمينة ومن على هذا المنبر الدولي الهام، أن أُهنئ الشعب اليمني العظيم بهذه المناسبة الغالية وأُحييه على صموده وتضحياته في سبيل نيل حريته وتخلصه من الظلم والقهر والاستبداد.. كما أُهنئه مجدداً اليوم على مواصلته لمسيرة التغيير التي بدأها قبل أكثر من خمسين عاماً بكل حكمة وصبر.

لقد شهد اليمن مُنذ مطلع العام 2011 مطالب حقيقية بالتغيير نتيجة للازمات السياسية والاقتصادية المتتالية ولانسداد الافق السياسي في ادارة العملية السياسية ، كادت أن تعصف به وتدفعه إلى أتون الحرب الأهلية والفوضى، وألقت تلك الاحداث بتداعياتها السلبية على مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والأمنية والانسانية. وقد أدرك اليمنيون أن الحوار هو السبيل الأمثل للخروج من تلك الأزمة، وفي هذا الصدد ، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر والتقدير لكل من قدم الدعم للشعب اليمني وللتسوية السياسية التي جسدتها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، وقادة دول مجلس التعاون الخليجي وأمينها العام السيد عبداللطيف الزياني، كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة ، ومبعوثه الخاص إلى اليمن جمال بن عمر وأعضاء مجلس الأمن على مواقفهم الداعمة لسير العملية السياسية في البلاد في الاتجاه الصحيح، كذلك أتوجه بالشكر أيضا إلى جامعة الدول العربية

ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوربي وسائر الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية التي وقفت إلى جانب بلادي. ونستذكر هنا على وجه الخصوص الاجتماع الاستثنائي والتاريخي لمجلس الامن والذي عقد في صنعاء في 27 يناير 2014 في اشارة لافتة لدعم المجتمع الدولي لليمن ولتجربته المميزة في الانتقال السلمي للسلطة من خلال الحوار السياسي، والتي جاءت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لتشكل خارطة طريق لخروج اليمن من أزمته وإيصاله إلى بر الأمان ، بالاضافة لقرارات مجلس الأمن رقم 2014 ، 2051 ، 2140 ذات الصلة ، والتي شكلت غطاء سياسي ومظلة دولية لدعم اليمن ولمراقبة معرقلي العملية السياسية ، من خلال الاحاطة الدورية للمبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة لليمن الاستاذ جمال بنعمر ، حول تقدم العملية السياسية وما تجابهه من تحديات ، وقد لعب ذلك دوراً مهماً ومحورياً في توجيه رسائل مباشرة لكافة الاطراف السياسية في اليمن وللمعرقلين بصورة اساسية بانه لن يسمح لاياً كان بالقيام بما من شأنه تهديد وحدة وامن واستقرار اليمن ولتأثيرات ذلك على تهديد الامن والسلم الدوليين ، وتأكيد المجتمع الدولي الدائم بدعم فخامة الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي الذي اظهر ارادة وتصميم حقيقي على اعادة بناء اليمن الاتحادي الجديد وفقاً لما توافق عليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

وبتوقيع المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية دخلت اليمن في العملية الانتقالية وتمكنت من تنفيذ معظم استحقاقات مرحلتها الاولى بنجاح وفي مقدمتها تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وانشاء لجنة الشئون العسكرية، والانتخابات الرئاسية المبكرة. تلى ذلك الولوج في المرحلة الثانية من العملية الانتقالية التي كان أهم استحقاقاتها عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تكللت اعماله بنجاح في 28 من يناير 2014. واستكمالاً لما تبقى من

خطوات،تم انشاء لجنة صياغة الدستور التي شارفت عل انجاز المسودة الاولى من مشروع الدستور الذي سيتم عرضه على الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومن ثم طرحه للاستفتاء العام . كما شارفت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على انجاز السجل الانتخابي الالكتروني الجديد تمهيداً للشروع بعملية التسجيل بعد الاتفاق مع مختلف القوى السياسية.

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي و السعادة،

على الرغم من التقدم الذي أُحرز في العملية السياسية الا انها واجهت ولاتزال تواجه الكثير من التحديات التي كادت ان تعصف بها وتعيد اليمن إلى المربع الاول وآخرها التطورات الكبيرة والخطيرة التي مر بها اليمن ولا زال جراء التصعيد السياسي والعسكري الأخير لجماعة انصار الله ومحاصرتهم العاصمة صنعاء ، وذلك بالرغم من قرار اليمنيين خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بأن يكون ذلك اخر عهدهم باستخدام السلاح والعنف لتسوية خلافاتهم السياسية ، ورغم ذلك فقد حرصت الحكومة على التعامل مع ذلك التصعيد بحكمة وصبر ايماناً منها بان الحوار هو الخيار الانجح لحل الخلافات ، وان الوطن لم يعد يحتمل المزيد من الصراعات كما ان المواطن قد اثقلت كاهله الازمات المتواليه ويتطلع بشغف إلى ان يعم

الأمن والاستقرار ربوع الوطن. لذا فقد بذلت الكثير من الجهود السياسية لاحتواء هذه الازمة ، وتم التوصل الى اتفاق السلم والشراكة الوطنية ، ورغم ذلك فقد تم لجوءهم للخيار العسكري ومهاجمة معسكرات الدولة ونهبها والسيطرة على بعض المؤسسات الرسمية واقتحام البيوت الامنه ، ودخلت العاصمة صنعاء مليشيات مسلحة ولا زالت فيها ، ومن الجدير الاشارة الى انه ما كان يمكن تحقيق ذلك لولا الدعم السياسي والتنسيق اللوجستي من قبل بعض عناصر النظام السابق ، وبذات النهج السياسي والتوافقي بذلت المزيد من الجهود السياسية التي كللت بالتوقيع قبل ايام على الملحق الامني والعسكري لذلك الاتفاق ، والذي سيضمن الالتزام التام بتفيذ بنوده الى تحقيق سلم وشراكة وطنية حقيقية تحافظ على التماسك الاجتماعي بين كل اليمنيين ، حتى يتفرغون لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والمضي قدماً في استكمال تنفيذ ما تبقى من خطوات العملية السياسية التي دخلت مرحلة حاسمة ومفصليه تتطلب من جميع الاطراف السياسية اليمنية الالتزام بتنفيذ كافة التعهدات والاستحقاقات المترتبة على الاتفاق ، وتتطلب كذلك من المجتمع الدولي مواصلة ومضاعفة الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية لليمن والوقوف بحزم من خلال اليآت مجلس الامن ضد أية أطراف تحاول تقويض اسس العملية السياسية ، ولعل معظم المواقف الدولية الاخيرة قد اكدت على ذلك من خلال ادانة ما حدث والمطالبة بالتنفيذ

الفوري للالتزامات والتعهدات الواردة بالاتفاق الاخير والمضي بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني .

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يخفى عليكم بان اليمن تواجه تحديات كبيرة في المجال الاقتصادي وعلى رأسها محدودية الموارد، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وارتفاع عجز الموازنة.

كما ان ثمة ازمة انسانية منسية في اليمن تتمثل في وجود اكثر من نصف سكان اليمن، اي نحو 14.7 مليون نسمة، ممن هم بحاجة الى شكل من اشكال المساعدات الانسانية، فضلاً عن إستضافة اليمن لما يربو عن مليون لاجيء من دول القرن الإفريقي.

وبالرغم من ان وجود خطط سنوية للاستجابة الانسانية في اليمن الا انها للأسف لا تحظى سنوياً بالدعم المطلوب بالرغم ادراك المجتمع الدولي بان تدهور الوضع الانساني يهدد بنسف التقدم المحرز في الجانب السياسي.

وامام هذه الاوضاع الاقتصادية والانسانية الصعبة التي كادت ان تعصف بالاقتصاد الوطني اتخذت حكومة الوفاق الوطني قراراً بتصحيح اسعار المشتقات النفطية وقد رافق ذلك وسبقه التوجيه باتخاذ حزمة من الاجراءات التقشفية، وعدد من الاصلاحات في المجال الضريبي، فضلاً عن اعتماد 250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة، واستكمال نظام البصمة والصورة لكافة منتسبي القوات المسلحة والأمن ،واتخاذ الخطوات اللازمة

لتطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك، وما زلنا عازمين على اتخاذ المزيد من القرارات الهادفة لتخفيف العبء عن كاهل أبناء الشعب اليمني.

ولا شك ان اليمن تعول كثيراً على دعم الأشقاء والأصدقاء في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها والتي تتطلب دعماً اضافياً يتناسب وحجم التحديات الماثله ، وبما يسهم في تخفيف الاعباء المترتبة على الاصلاحات الاقتصادية التي نؤكد اننا في اليمن سنمضي قدماً في تنفيذها .

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

على الرغم من التحسن الذي تحقق في الجانب الأمني والتقدم الذي أُحرز في هذا المضمار ولاسيما الخطوات التي تم اتخاذها لجهة اعادة هيكلة القوات المسلحة ووزارة الداخلية الا ان الوضع الامني في اليمن لايزال هشاً ويمثل حجر عثرة في طريق العملية السياسية والتنمية الاقتصادية.

ولاشك انكم تتابعون بأن اليمن عانى وما زال يعاني من خطر الارهاب ، الذي لا جنسية ولا دين ولا مذهب له ، والذي لم يكن ليهدد بلادنا فحسب ، بل ويهدد المحيط الإقليمي والعالم برمته. وكنا السباقين في محاربة هذه الآفة الدخيلة على حياة وتقاليد شعبنا وديننا الإسلامي الحنيف نيابة عن كل أشقائنا في دول الجوار وفي العالم أجمع ، حيث تمثل العناصر الارهابية غير اليمنية منه ما يقارب ال ٧٠٪.

أننا اليوم ، والعالم يتوحد في محاربة الإرهاب واستئصال شأفته من خلال قرار الجمعية العامة بالإجماع ، يستوجب على المجتمع الدولي أن يقف مع اليمن الذي كان سباقاً في مواجهة هذه الآفة الدخيلة نيابة عن العالم في أهم بوابة جغرافية على مفترق باب المندب والمحيط الهندي باعتباره الشريان الحيوي بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي المطل على بوابة العالم.

وإننا لعازمون على مواصلة الجهود بهمة عالية وبلا أدنى ادخار للجهد للوصول بالوطن إلى بر الأمان، وإغلاق كل منافذ وبؤر ومراكز النفوذ والإرهاب والاستقطاب والهيمنة على مقدرات الشعب وتطلعه المشروع إلى حياة آمنة ومستقرة في ظل مناخات العدالة والشراكة والمساواة بلا سطوة أو هيمنة أو نفوذ أو وجاهة زائفة. وان معالجة تلك التحديات الامنية التي نواجهها تتطلب شراكة بين اليمن وأصدقائه من خلال تعزيز الجهود في محاربة الإرهاب على كافة المستويات والتعاون في المجال اللوجستي والتدريبي و بناء القدرات لاسيما وان استقرار اليمن سينعكس على استقرار المنطقة والعالم .

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي والسعادة،

إن اليمن وبرغم كل ما يعانيه من تحديات سياسية واقتصادية وامنية لا يمكن ان يكون بمعزل ومنأى عما تواجهه دول العالم من أزمات وتحديات بل وفيما تواجهه البشريه جمعاء وفي المقدمة من ذلك ما يواجهه شعبنا في فلسطين من قتل وتنكيل وتدمير للبنى التحتية حيث استخدمت أكثر أنواع الأسلحة فتكاً في واحدة من جرائم الحرب الوحشية الجديدة التي ذهب ضحيتها مئات الشهداء وآلاف الجرحى وهو الأمر الذي يجب على المجتمع الدولي إدانته ووضع حد له ولجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب تجاه المدنيين والأبرياء وإلزام الاحتلال باستئناف عملية السلام على أسس عادلة تكفل قيام سلام دائم وعادل وشامل قائم على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى المبادرة العربية ، ونجدد في هذه المناسبة تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل استعادة حقوقه المسلوبة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس..

اصحاب المعالي والسعادة ..

إن استمرار دوامة العنف في سوريا أمر يدعو إلى القلق من بقاء هذا القطر العربي الشقيق في حالة عدم استقرار وأمن وانعكاس ذلك على الدول المجاورة له والمنطقة بأسرها .كما أن استغلال الظرف الذي تعيش فيه سوريا من قبل بعض الجماعات الإرهابية المسلحة ومحاولتها تكوين أطر غريبة يشكل تحدياً كبيراً لابد أن يدفع الجميع نحو البحث عن حلول سريعة وعملية تلبي طموحات الشعب السوري في الأمن والاستقرار مع الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة اراضيها .كما أن ما يجري في العراق الشقيق من محاولات لما يسمى بتنظيم داعش للسيطرة على أجزاء من البلاد ورغبتة في زج البلاد في أتون حرب أهلية وممارساته الوحشية بحق المواطنين العراقيين بمختلف مشاربهم وأعراقهم ودياناتهم، يعد مؤشر خطير على تنامي مثل هذه الجماعات والتنظيمات الارهابية المتطرفة التي تترعرع في ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها الدول وترغب في إنشاء كيانات لا تمت للدين الإسلامي وتعاليمه بصلة وبعيدة كل البعد عن ثقافة وعادات المجتمعات العربية والإسلامية القائمة على التسامح والرحمة واحترام حقوق الغير.

السيد الرئيس ..

اصحاب المعالي والسعادة ..

إن الأحداث التي يشهدها العالم وتنامي الصراعات أظهر حجم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة ، الأمر الذي يدعو إلى إصلاح هذه المنظمة وتعزيز دورها في حل النزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين على نحو يحقق مصالح جميع شعوب العالم .وإننا هنا نطالب بأن يكون للدول العربية مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي نظرا لما تمثله المنطقة العربية من أهمية كبرى من أجل تعزيز الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس..

اصحاب المعالي والسعادة..

تعتبر مسألة الحد من الانتشار النووي ضرورة ملحة نظرا لما تمثله الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى من خطر كبير على أمن وسلامة شعوب ودول العالم ، وفي هذا المجال نعبر عن أسفنا للتأجيل المتكرر لعقد مؤتمر أخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة

عدم الانتشار النووي على الرغم من المرونة الكبيرة التي أبدتها الدول العربية لتسهيل انعقاد هذا الموتمر.

ومن هنا نطالب الدول الكبرى بالاضطلاع بمسئولياتها والضغط على إسرائيل الطرف المعرقل لانعقاد المؤتمر من اجل احترام الإرادة الدولية وكل مايصدر من قرارات، الأمر الذي يهدف للحد من حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وانزلاق أطرافها في سباق تسلح لا تحمد عواقبه.

وختاما أجدد شكري لرئيس الجمعية العامة ولمعالي الأمين العام، متمنيا لأعمال الجمعية العامة النجاح والتوفيق بما يحقق أمال وتطلعات شعوبنا في حياة يسودها الأمن والاستقرار وظروف العيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،